

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

كلمة السيد وزير المالية
في
افتتاح اجتماع المجلس الوطني للجباية

28 - 29 نوفمبر 2013

نزل رمادة بلازا Ramada Plaza قمرت

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني التأسيسي،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة رؤساء المنظمات الوطنية و الدولية،
السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجباية،
حضرات الضيوف الكرام،
سيداتي سادتي ،

يشرفني أن أرحب بكم جميعا وأن أشكركم على تلبية الدعوة للحضور والمساهمة في هذا الملتقى الذي تنظمه وزارة المالية بمناسبة انعقاد المجلس الوطني للجباية و استسمحكم في الترحيب الحار بالسيد علي العريض رئيس الحكومة الذي قبل مشكورا الدعوة للحضور و افتتاح هذا الملتقى ايمانا منه بجدية العمل الذي تم انجازه و اهمية المادة موضوع الاصلاح .

وبعيدا عن المحاضرات النظرية على أهميتها في تعميق التفكير، فإن هذا الملتقى سيكون فرصة للتقييم و التحليل والاستفادة من تجارب بعضنا، وتقريب وجهات النظر حول مشروع إصلاح المنظومة الجبائية

الذي هو اليوم بين أيديكم بما يضمن مصلحة اقتصادنا الوطني التي نتوق جميعا إلى تحقيقها.

سيداتي سادتي،

يجمعنا اليوم في هذا الظرف المفصلي من تاريخ بلادنا ، بعد الثورة موضوع بالغ الأهمية لدى السياسيين و رجال ونساء الأعمال والإعلام و المهنيين والمهتمين بالشأن العام و المواطنين بصفة عامة ألا وهو الإصلاح الجبائي ولعل كلمة مواطنة لا معنى لها في غير جباية سليمة و عادلة .

إن إصلاح المنظومة الجبائية هو مشروع وطني يندرج ضمن إطار سياسة اقتصادية واجتماعية إصلاحية شاملة شرعت فيها الحكومات المتتالية غداة الثورة ولا تزال متواصلة ويجب ان تتواصل رغم كل الضغوطات و الهزات و التحديات التي يحتمها الوضع الانتقالي لأنه بدون إصلاح لا يمكن بناء منوال تنمية جديد يتناسب مع تطلعات شعبنا و أهداف ثورتنا وينسجم مشروع إصلاح المنظومة الجبائية موضوع مجلسنا اليوم مع توجهات مشروع الدستور التونسي الجديد الذي ينص على أن "أداء الضريبة و تحمل التكاليف العامة واجب وفق نظام عادل و منصف تضع الدولة الآليات الكفيلة بضمان استخلاص الضريبة والتكاليف العامة وحسن التصرف في المال العمومي و مقاومة الفساد والتهرب الجبائي".

ويعد هذا المشروع من أولويات المرحلة الانتقالية ومن المشاريع التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف الثورة وخاصة منها التنمية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين والمواطنات.

ونظرا لما عانته البلاد طوال سنوات من مظاهر التفاوت بين الفئات والجهات والأجيال و العوائق أمام المستثمرين النزهاء الفاعلين في القطاع المهيكل واللامساواة أمام الضريبة و التوزيع الغير عادل للثروة نرى أنه من واجبا الأعلى أن نسعى إلى خلق مناخ ثقة جديد بين المواطنين و الشركات من جهة و مؤسسات الدولة حيث تكون الدولة في خدمتهم و خدمة الصالح العام وتعمل على أسس النجاعة، معتمدة في ذلك الشفافية و الحوكمة الرشيدة والمفتوحة في معاملاتها معهم بدءا من استخلاص الضرائب إلى حسن تدبير النفقات العمومية من نفقات تسيير و نفقات اجتماعية واستثمارات عمومية تطابقا مع روح مشروع دستورنا الجديد الذي يؤكد أن "الإدارة العمومية هي في خدمة المواطن والصالح العام تنظم وتعمل وفق مبدأ الحياد والمساواة ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة".

كما نرى أنه من واجبا أن ندعم اقتصادنا الوطني و أن نسعى إلى تطويره وترسيخ ديمومته بخلق مناخ ملائم للأعمال يحفز على المبادرة

والاستثمار ويؤيدو لتنمية محلية وجهوية عادلة ومستدامة ويقاوم أشكال التهريب و الغش و التهرب الجبائي.

وبالنظر إلى الدور المركزي للجباية في :

1) تمويل ميزانية الدولة حيث تمثل الموارد الجبائية (أي دون اعتبار الامتيازات الجبائية) حوالي 80 % من الموارد الذاتية من جهة وتمكن من تغطية ثلثي (3/2) تدخلات الدولة دون الدين العمومي (تصرف و تنمية) من جهة أخرى ،

2) الاستثمار والانتصاب في المناطق الداخلية والتصدير واعتبار النظام الجبائي كمحرك للتنمية الاجتماعية والاقتصادية و تعزيز علاقة الشراكة و الثقة مع المطالبين بالضريبة ،

3) تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات ومحاربة الغش و تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الجهات .
قررنا إصلاح المنظومة الجبائية بهدف وضع نظام جبائي مبسّط وعادل ذي نجاعة ومردودية عالية وإرساء إدارة عصرية وشفافة.

وقد اعتمدنا في ذلك منهجا تشاركيا يرتكز على التشاور والتشارك بين الإدارة ومختلف المتدخلين في الميدان والأطراف الاجتماعية من منظمات وطنية و خبراء وجامعيين ومكونات المجتمع المدني طوال 6 أشهر تمّ

خلالها عقد ما لا يقل عن 200 جلسة عمل لكي تتاح الفرصة للجميع لإبداء الرأي و تقديم المقترحات .

ويعتبر هذا الاجتماع محطة هامة في اعتقادنا اذ تتوج أعمال اللجان بهذا الموعد الاستثنائي الذي نعرض بمقتضاه باكورة أعمالنا للنقاش والحوار وتبادل الآراء وعلى ضوء نتائج هذا اللقاء سوف ننطلق في استشارة وطنية وجهوية حول هذا المشروع .

سيداتى سادتى ،

إن استكمال إصلاح المنظومة الجبائية وتطبيقه على أرض الواقع سيغير التشريع والإدارة الجبائية في تونس بحيث سيسعى إلى إدماج كل فئات المجتمع من شركات وأفراد، نساء ورجال أغنياء ومهمشين ، لتحقيق منظومة جبائية عادلة توفق بصفة متوازنة بين دورها المالي من جهة و دورها الاقتصادي الاجتماعي من جهة أخرى، تتصف الجميع وتخدم الصالح العام.

لذلك فاني أطلب من الجميع وبكل إلحاح السهر على استكمال هذا الإصلاح و ادخاله حيز التطبيق بالرغم مما يستوجبه ذلك من طول نفس ومن توفير موارد بشرية و مادية حتى لا يبقى هذا الإصلاح حبرا على ورق مثل عديد المشاريع الملقاة ضمن الرفوف .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم من جديد بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في أعمال إصلاح المنظومة الجبائية . كما أدعو كل المتدخلين على مستوى التطبيق من قباضات مالية ومصالح أداءات إلى السهر على حسن تطبيق المنظومة الجديدة والمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها.

وقفنا الله جميعا إلى ما فيه خيرتونس ونموها ورخائها .

و السلام عليكم ورحمة الله و بركاته .